



عين «بنال كينيدي» مستشارا لاستثماراته العقارية في الولايات المتحدة «وربة» يستحوذ على المقر الرئيسي لمبنى Manpower Group في أميركا



شاهين الغانم

الغانم: دراسة عدد من الفرص الاستثمارية

العقارية في السوق

الأميركي

أعلن بنك وربة عن توقيع عقد شراكة للاستثمار العقاري مع شركة بنال كينيدي الأمريكية، إحدى أكبر الشركات العالمية للاستشارات العقارية، تقوم بموجبه الأخيرة بالعمل كمستشار عقاري مفوض للبنك في استثماراته العقارية التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ومستثمر شريك فيها، وباكورة هذه الشراكة، استحواذ بنك وربة على المقر الرئيسي لـ Manpower Group وهو عبارة عن مبنى للمكاتب، يمتد على مساحة 280 ألف متر مربع في مقاطعة ميلواكي- ويسكونسون، ويعتبر هذا الاستحواذ أول تعاون عقاري مشترك بين بنك وربة وبنال كينيدي. هذا ويبلغ سعر الشراء للمبنى 66,500,000 دولار ويمتلك وربة حصة 99% منه

ويبلغ حجم استثمار البنك في هذا العقار نحو 29 مليون دولار أي ما يعادل 8,8 ملايين دينار. ومن المتوقع أن يضخ عوائد نقدية ومعدل نقد داخلي بنسبة تفوق الـ 8% ليك وربة بعد اقتطاع المصاريف والضرائب. وحول الشراكة الجديدة مع بنال كينيدي، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم: «إن مبادرة بنك وربة بالشراكة مع بنال كينيدي، تأتي منسجمة مع بنود استراتيجيته الرامية إلى تنويع العائد وتنمية محفظته الاستثمارية العقارية بما يكرسه بنكا متصدرا في الخدمات الاستثمارية بامتياز».

وأكد الغانم أن البنك عازم على التوسع في تنمية محفظته العقارية في سوق الولايات المتحدة الأمريكية

بصد دراسة عدد من الفرص الاستثمارية العقارية في هذا السوق الحيوي، تمتاز بأنها ذات عوائد مجزية ومتوافقة مع الجودة والأمن وأيضا سياسة البنك الرئيسية للاستثمار ومعاييره للمخاطر. وأشار الغانم إلى أن مجموعة الاستثمار في البنك ملتزمة بضخ الاستثمارات وفق معدل مخاطر منخفض، وذلك بالالتزام المطلق بسياسة البنك للاستثمار والإجراءات المتبعة التي تهدف إلى ضمان عوائد مضمونة على المدى الطويل للبنك والمستثمرين على حد سواء.

ويتميز المبنى المستحوذ عليه بتصميم معاصر يزدان بالزجاج الأنيق ومرصع بالحجارة من الخارج، وهو عقار من الفئة (A) يقع مباشرة على نهر ميلواكي في الوسط

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح عن 2016 مليون دينار خسائر غير محققة لـ «أبراج المتحدة» بسبب «التقييم»



السيط خلال عمومية أبراج المتحدة

طارق عرابي

قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة أبراج المتحدة القاضي أحمد السميح إن الشركة سجلت خسائر بقيمة مليون دينار خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مقارنة بصافي ربح وقدره 1,3 مليون في 2015، لكنه أرجع أسباب هذه الخسارة إلى عمليات إعادة تقييم أصول الشركة والتي تتجاوز قيمتها الإجمالية 100 مليون دينار. وأضاف السميح خلال الجمعية العامة العادية للشركة والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 68,38% أن الانخفاض الذي شهدته القطاع العقاري خلال السنتين الأخيرتين دفع مؤسسات التقييم العقاري إلى التحفظ في تقييم الأصول العقارية لكل الشركات، ما أدى إلى تسجيل الشركة خسارة دفترية، ومن بينها

118.2 مليون دينار إجمالي أصول الشركة بنهاية 2016

أصول الشركة متمتازة جدا، على الرغم من وفرة المعروض في السوق المحلي وتدني الطلب، الأمر الذي يعكس جودة أصول الشركة وخدماتها المميزة، لافتا إلى أن مجموع أصول الشركة بلغ مع نهاية العام الماضي 118,2 مليون دينار مقارنة بـ 121,8 مليون في العام 2015، فيما بلغ مجموع الخصوم 55,9 مليون دينار مقارنة بـ 57,5 في 2015، ومجموع حقوق المساهمين 62,2 مليون مقارنة بـ 64,2 مليون في 2015.

وكانت عمومية أبراج المتحدة قد وافقت على جميع بنود جدول الأعمال بما فيها تقريرا لمجلس الإدارة ومراقبي الحسابات، كما وافقت على عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

«اتحاد الشركات» يرحب بإلغاء الرقابة المسبقة على شركات الاستثمار

أهمية إلغاء الرقابة المسبقة، وعرض ما أسفر عنه الواقع العملي من عقبات واجهت شركات الاستثمار خلال الفترة الماضية نتيجة تطبيق الرقابة المسبقة. وأضاف أن لهذا التعميم أثره الإيجابي في تجنب تأخر انعقاد الجمعيات العامة للشركات وما قد يترتب عليه من تعرض الشركات لجزءات وإبرزها إيقاف التداول على أسهمها في البورصة. ويتفق هذا التعميم مع قانون الشركات وقانون هيئة

أهمية إلغاء الرقابة المسبقة، وعرض ما أسفر عنه الواقع العملي من عقبات واجهت شركات الاستثمار خلال الفترة الماضية نتيجة تطبيق الرقابة المسبقة. وأضاف أن لهذا التعميم أثره الإيجابي في تجنب تأخر انعقاد الجمعيات العامة للشركات وما قد يترتب عليه من تعرض الشركات لجزءات وإبرزها إيقاف التداول على أسهمها في البورصة. ويتفق هذا التعميم مع قانون الشركات وقانون هيئة



بدر السبيعي

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار بدر السبيعي ترحيبه بالاتحاد بتعميم الهيئة رقم 6 لسنة 2017 الذي جاء مستجيبا لطلب أعضاء ومعرزا لمقرحات مجلس إدارته المطروحة على الهيئة، ويشكر السبيعي، رئيس مجلس مفوضي الهيئة على الترحيب بمقرحات الاتحاد وإتاحة الفرصة لمناقشة تلك المقرحات في أكثر من اجتماع حضره رئيس الهيئة، والتي أكد فيها مجلس إدارة الاتحاد

بمشاركة 7 وكالات ائتمان من خمس دول «الوطني للاستثمار» مستشار مالي في ترتيب تمويل صفقة «الوقود البيئي»

من ناحية أخرى علق مدير عام الخدمات المصرفية الاستثمارية -راني سلوانس قائلا: «تعد هذه الصفقة أكبر صفقة تمويل مدعومة من قبل وكالات ائتمان الصادرات، وقد تحقق هذا النجاح من خلال تعاون 7 وكالات ائتمان صادرات من: اليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى 11 مؤسسة مصرفية عالمية».



راني سلوانس



فيصل الحمد

أعلنت شركة الوطني للاستثمار عن توقيع شركة البترول الوطنية الكويتية (البترول الوطنية) اتفاقية تمويل تاريخية بقيمة 6,2 مليارات دولار (2 مليار دينار كويتي) مع سبع وكالات ائتمان صادرات لتمويل الشريحة الثانية من التمويل الخارجي لمشروع الوقود البيئي. مدعومة بمكافأة ائتمانية فريدة، شاركت في هذه الصفقة سبع وكالات ائتمان صادرات من خمس دول: المملكة المتحدة البريطانية (UKEF)، اليابان (JBIC and KEXIM)، كورية الجنوبية (K-sure)، وإيطاليا (SACE)، وهولندا (Atradius). وعلق فيصل الحمد، الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار، على

نجاح توقيع الشريحة الثانية من القرض قائلا: «يسر مجموعة بنك الكويت الوطني وشركة الوطني للاستثمار دعم شركة البترول الوطنية في مراحل التخطيط والتنفيذ لهذه الصفقة التاريخية، كما أنني فخور جدا بالجودة والجهد الذي أبداه فريق العمل لدينا في هذه الصفقة».

الصفقة تعد أكبر صفقة تمويل مدعومة من قبل وكالات ائتمان الصادرات

وافقت عموميتها على عدم توزيع أرباح «نور للاستثمار»: نتفاوض لإعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بـ 97 مليون دينار

تنويع محفظة استثماراتها المتاحة للبيع، وعليه قامت بتخارجات من بعض مكوناتها بما يعادل 5,89 مليون دينار خلال 2016. واتخذت الشركة خطوات متقدمة لإعادة تنظيم محتويات محفظتها العقارية وقامت بالتخارج من عقارات بقيمة 11,7 مليون دينار خلال العام. كما قامت باستثمار مبلغ 5,5 ملايين دينار في شراء عقارات جديدة والدخول في مشاريع تطوير عقارية سعيا إلى تحقيق نمو وعوائد إضافية. وأضاف أن الشركة



جانبا من عمومية الشركة

تلصل إلى 6,3 مليارات دولار كما في 31 ديسمبر 2016. وأضاف أن الشركة تقوم بالتفاوض مع الجهات الدائنة لإعادة هيكلة تسهيلات ائتمانية بقيمة 96,7 مليون دينار في ظل تركيز خطتها على تخفيض ديون الشركة، حيث قامت بتسديد مبلغ 5,7 ملايين دينار خلال 2016، وبذلك تكون الشركة قد قامت بسداد ما يعادل 58 مليون دينار من إجمالي الدين منذ العام 2012.

وأشار إلى قيام الشركة بإعادة رسم هيكلية استثماراتها في سوق الأوراق المالية، من خلال

الخالد: إعادة رسم هيكلية استثمارات الشركة في سوق الأوراق المالية

وقلت د. الخالد خلال انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من أهم الاستثمارات التشغيلية للشركة، حصتها البالغة 49,11% في بنك ميزان المحدود في باكستان. حيث استمر البنك في نمو عملياته ومواصلة دوره الريادي في مجال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان، والذي انعكس إيجابا بارتفاع إجمالي أصوله بنسبة 24% خلال العام 2016

ضمن نشرة «بي دبليو سي» الاقتصادية الأولى لاقتصادات الخليج التضخم بالكويت لـ 4,2% وتراجع الناتج المحلي 0,2%..نهاية 2017

التحدي الثالث: تتجلى مشكلة التكامل الخفيفة بالنسبة للدول المستوردة للنظف في حدوث عزج هيكل ضخم وغير مباشر في دول مثل مصر مما يؤثر سلبا على الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية المتصخم في دول مجلس التعاون الخليجي. الجدير بالذكر أن التقرير سلط كذلك الضوء على إمكانات النمو لكل من مصر والمملكة العربية السعودية والتي ترى «بي دبليو سي» أنها «منعيا للفرص» في المنطقة.

في الكويت إلى -20,6% في عمان. التحدي الثاني: إن إجراء الإصلاحات المالية أمر صعب، إلا أن الأصعب هو الحفاظ على تم خفض دعم الطاقة بشكل شامل (مما أدى إلى وصول متوسط نسبة التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2,8%). وأدت ردود الفعل الشعبية ضد ارتفاع أسعار البنزين إلى قيام بعض الحكومات بإعادة النظر في هذه السياسة، ومع ذلك، يجري الإعداد لإصلاحات أكثر صعوبة.

المصدرة للنظف، وسيظل الإصلاح المالي وتمويل عزج الموازنة يمثلان أولويتين سياسيتين رئيسيتين في عام 2017 وما يليه، وأكدت «بي دبليو سي» أن هناك 3 تحديات رئيسية تواجه اقتصادات المنطقة، هي: • التحدي الأول: أدى انخفاض النفط لحدوث عزج مالي كبير في الدول المنتجة، مما استلزم خفض معدل هذا العجز، حيث بلغت نسبة عجز الحكومات في دول الخليج مجتمعة نحو -11,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 لتتراوح بين -3,6%

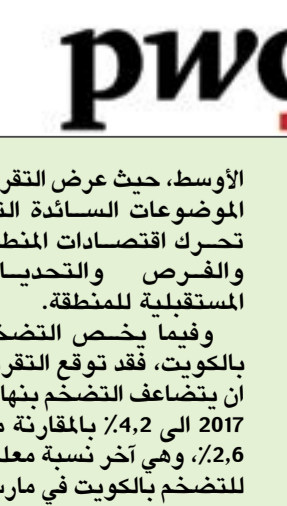
لمصري النفط، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد تحسنا ملحوظا في 2017، مدعوما بارتفاع أسعار النفط على مدار العام. وتدعم تلك التوقعات مؤشرات مديري المشتريات الشهرية، إذ تظهر جميعها استمرارية الارتفاع الذي شهدناه في الفترة من يناير إلى أبريل 2017، مما يشير إلى إمكانية تحقيق معدلات نمو أفضل في المستقبل. غير أن معدل أسعار النفط لا يزال أدنى بكثير من مستويات نقطة التعادل بالنسبة لمعظم الدول

الماضي، حيث كانت أقل من نسبة التضخم المسجلة خلال 2016 كاملا عند 3,2%. وأشار التقرير أيضا إلى توقعات بتحقيق الكويت لفائض بالموازنة المالية بنسبة 3,6% من إجمالي الناتج المحلي للكويت خلال 2017، ولكنها توقعت أن يشهد عام 2018 تحقيق عجز مالي بالكويت بنسبة 3,6%، أيضا من إجمالي الناتج المحلي. وعلى صعيد المنطقة، قال تقرير «بي دبليو سي» إن 2016 كان أعلى الأرباح للتضخم بالكويت في مارس

الكويت، فقد توقع التقرير أن يتضاعف التضخم بنهاية 2017 إلى 4,2% بالمقارنة مع 2,6%، وهي آخر نسبة معلنة للتضخم بالكويت في مارس

الكويت، فقد توقع التقرير أن يتضاعف التضخم بنهاية 2017 إلى 4,2% بالمقارنة مع 2,6%، وهي آخر نسبة معلنة للتضخم بالكويت في مارس

توقعت «بي دبليو سي» بأن نمو الناتج المحلي الحقيقي للكويت خلال 2017 سيكون بالسالب مسجلا -0,2%، وذلك بالمقارنة مع نمو صفري خلال الربع الرابع من 2016، ونمو بنسبة 2,5% خلال 2016 كاملا، ولكنه وفقا لتوقعات التقرير فسيكون 2017 عاما غير جيد بالنسبة لنمو الناتج المحلي الحقيقي للكويت. وكانت مجموعة بي دبليو سي قد أصدرت نشرتها الأولى ضمن سلسلة من النشرات الاقتصادية المنتظمة حول منطقة الخليج والشرق



توقعات بنحسناً ملحوظ لاقتصاد الخليج في 2017.. مدعوماً بارتفاع النفط